

الايضاح الراهنة (status quo) لدى قيام الدولة الفلسطينية؛ ومن ثم حاولت البحث في ترتيبات تكاملية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، في ظل ما كان سائداً في الماضي، وافترض استمراره في الحاضر والمستقبل.

وللانصاف التاريخي، فان جانب القصور هذا لم يطبع، تماماً، مسار الدراسة بميسمه؛ وانما يبدو ان الشاغل الاساس الذي كان يلح على ذهن واضعها، هو محاولة البحث عن ارضية مشتركة - مهما كانت محدودة - للعمل التكاملي، بحيث تكون مقبولة، بشكل واقعي، من قبل الاطراف المعنية كافة.

ويرى القارئ ان الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه، وبصفة خاصة تلك التي استلهمت، كبعد اساسي، التشابكات بين عناصر النسق الاقتصادي - الاجتماعي، لم ترق الى مستوى استخلاص بعض «النظرات المستقبلية» التي تطرح قدراً من التطورات التفصيلية حول «الاليات» و «أساليب الحركة الممكنة» بما يسمح بحسن التدبير للوصول الى الغايات المأمولة.

ولا شك في ان لواء الريادة، في هذا الصدد، معقود لداركروم هيلم (لندن) لاصدارها، في العام ١٩٧٨، كتاب « المسألة الاقتصادية للدولة الفلسطينية»، والذي كان نتاج عمل ثنائي لايبي توما، الاستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، وحاييم دارين - درابكن، مدير معهد الابحاث لاستغلال الاراضي في تل - أبيب^(١٦). ان القضايا الاستراتيجية التي يطرحها الكتاب، تمتد برويتها لتطال قضايا المصير الفلسطيني برمته. ولهذا يعتبر هذا الكتاب الاول من نوعه؛ اذ يطرح، لأول مرة، وبشكل شامل، مجموعة مستفيضة من الافتراضات المستقبلية الجريئة لابعاد الاقتصاد الفلسطيني، على اسس ومعايير موضوعية، الى حد كبير.

ففي واحدة من أكثر الدراسات نفاذاً وعمقاً، في هذا المجال، يرى ايبي توما ان صلاحية المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مرتبهة بمدى تفاعل الكيان الجديد، في بداية عهده، مع عدد من العوامل، منها: وضع اساليب نمطية للتنمية، يمكن ان يتحقق من خلالها التقدم المنشود؛ وكذا تصحيح الانحرافات التي قد تظهر في السبيل؛ وتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يسهل تفاعلها مع الظروف المتغيرة، كالنمو السكاني، مثلاً. وتخرج الدراسة، بعد ذلك، بعدد من التصورات ذات الطابع العام حول اشكال المعالجة المستقبلية للموضوع قيد البحث، نورد أهمها في ما يلي:

○ لا يخفى على الكاتب ان تحركات البشر وموجات الهجرة الى الدولة الفلسطينية، قد تتأثر، تأثراً بالغاً، بعلاقات التوازن (أو الاختلال) بين الانسان والموارد المتاحة، فيفترض ان على الانتاج مجارة حجم التغيرات السكانية المتوقعة (يتوقع ان يبلغ عدد السكان في المرحلة الانتقالية ٢,٥ مليون نسمة). فمن الضروري، هنا، تحديد هدف من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي (يقدره بـ ٨٠٠ دولار للفرد)، وتقويم الموارد المتاحة، بما في ذلك الموارد البشرية والمساحات التي يمكن استصلاحها والمزروعة، وحجم رأس المال القومي، والمستوى الصناعي والتكنولوجي، اضافة الى الموارد الاخرى، مثل النفط والماء والمعادن والخدمات السياحية وغيرها.

○ ومن الضروري، كذلك، حصر الاسواق والايرادات والمصرفات وموارد المبادلات الخارجية، ووضع بنى وأنظمة اقتصادية كفيلة بتسيير عجلة الدولة الاقتصادية.